

السلاح كعلاقة تاريخية أوهام التفاوض وعقم مقارنة التنازل

سيف دعنا، كاتب عربي

"إن التجارب الماضية والحاضرة لشعوب مختلفة... تُظهر لنا أن الطريق الطبيعي للتحرر الوطني، الذي يفرضه القمع الإمبريالي على الشعوب... (و) السبيل الفعّال الوحيد لتحقيق تطلّعات الشعوب بصورة نهائية، أي بلوغ التحرر الوطني، هو الكفاح المسلّح."

أميلكار كابرال، سلاح النظرية

لسنوات طويلة، كانت جزيرة روبن أيلاند، الواقعة على بعد سبعة كيلومترات في عمق المحيط الأطلسي شمال ساحل مدينة كيب تاون في جنوب أفريقيا، مكاناً للعزل والنفي، قبل أن يحوّلها نظام الفصل العنصري، لاحقاً، إلى سجن رهيب لاعتقال وإسكات وتغييب أبرز قادة وأبطال مناهضة منظومة الفصل العنصري عن شعبهم وعن العالم، وذلك من خلال الأسر والعزلة القاسية والأشغال الشاقة. ومع سقوط النظام الكريه، أصبحت الجزيرة متحفاً وشاهداً على قسوة الاستعمار الاستيطاني الأوروبي الأبيض وبربريته، وشاهداً أيضاً على بطولات الأسرى الأفريقيين الذين استطاعوا تحويل الجزيرة من مكان مصمّم لقتل الأجساد والأفكار والأحلام إلى أحد أهم ساحات المقاومة في جنوب أفريقيا. لكن الزائر للجزيرة-المتحف، وخصوصاً غير الملمّ بتفاصيل تجربة المقاومة في جنوب أفريقيا وتاريخها، لن يحصل، على الرغم من ذلك، على القصة كاملة، أو بشكل أدقّ لن يحصل على بعض التفاصيل المهمة جداً لفهم دقيق وتاريخي لقصة نضال شعب جنوب أفريقيا الحقيقية التي يروي بعضها هذا المكان القاسي والبارد، وتجاهلها السردية الرسمية، كما تجاهلها القصة السائدة عن هذه التجربة العظيمة. ربما يكون هذا أحد أسباب سوء الفهم الكارثي للتجربة العظيمة التي يعمل البعض عمداً على تعميمه، واختصار التجربة كلّها في بعد واحد، ما يؤسّس، لمن يعمل على القياس على حالة قضية فلسطين، لتبنيّ مقاربات وحلول وهمية وغير واقعية، مستقاة من سياقات تاريخية مغايرة، لا تتقاطع مع الطبيعة الإبادية للنظام الاستيطاني الصهيوني. هذا عدا تبنيّ سردية مريحة ترعاها وتعمّمها القوى الغربية، كما نرى في التسويق لمقولة الفصل العنصري.

فالزائر مثلاً، كائناً من كان، وبمجرّد دخوله إلى زنزانة نيلسون مانديلا، أحد أهم معالم المتحف، وجلسه على سريره ("البرش"، كما يسمّيه الأسرى الفلسطينيون) سيؤخذ مباشرة بشعور هائل من الرهبة، وستجتاحه عاطفة شديدة ومعقّدة جداً من الدهشة والإعجاب والتقدير، كما يحدث مع تجربة أي شيء عظيم أو استثنائي. لكن هذه التجربة، بالذات، ربما تؤسّس لتقبّل السردية السائدة والمعروفة، ويجدر القول أيضاً المسيسة

وغير الدقيقة تماماً، عن تجربة المقاومة في جنوب أفريقيا. فمانديلا، على الرغم من تضحياته، ودوره العظيم والبطولي الذي لا يمكن إنكاره، لم يهيمن هو والمؤتمر الوطني الأفريقي في النهاية فقط، ولكن هيمنت أيضاً رؤيتهم وفلسفتهم حتى على كتابة تاريخ التجربة كلها، على الرغم من وجود تيارات ثورية وقادة ثوريين استثنائيين، لم يكن للانتصار غير المكتمل، أن يحدث دونهم، وربما، حتى، انتهت التجربة إلى انتصار كامل لو هيمنت رؤيتهم وفلسفة التحرر التي تبناها على القرار النهائي.

لكن الزائر المهتم بالتجربة العظيمة لمقاومة إخواننا في جنوب أفريقيا، وخصوصاً السلم بتاريخها وتفصيلها، يعرف، أو سيعرف لو اهتم ببعض تفاصيل الجزيرة المسكوت عنها، أن موقع أهم قصص سجن ومنفى روبن آيلاند، وأيضاً أهم قصص النضال الجنوب أفريقي، يقع في مكان آخر، وعلى مسافة من مباني السجن الرئيسية، وبعيداً عن زنزانة مانديلا ورفاقه. ففي أحد المرافق القديمة التي شُيّدت خلال الحرب العالمية الثانية ككنة عسكرية شرق الجزيرة وتحمل الرقم (T159)، تمّ احتجاز القائد الاستثنائي روبرت سوبوكوي، مؤسس ورئيس مؤتمر عموم أفريقيا. كان سوبوكوي، المفكر الثوري الأهم، ربما، في تجربة جنوب أفريقيا كلها، وأيضاً، وهذا الأهم، المؤسس والمنظر الأساسي (مع رفيقه الفذ بوتلاكو ليبالو) للكفاح المسلح، في عزلة تامة عن الأسرى الآخرين وعن العالم، لدرجة أنه مُنع بـ"القانون" من التواصل مع الأسرى الآخرين، وحُظر حتى على حراس السجن مجرّد الحديث معه، إضافة إلى حرمانه من قراءة الصحف والاستماع للراديو، وإخضاعه لمراقبة شاملة ومستمرة وحرمانه من أبسط وسائل العيش.

لم يبتغ النظام الاستعماري الاستيطاني الأبيض بعزل سوبوكوي عن محيطه وعن العالم فقط تغييبه وإضعاف تأثيره ودوره الاستثنائي، خصوصاً في أوج النقاش الدائر حينها حول سؤال الكفاح المسلح في مشروع التحرر الجنوب أفريقي، بل وحتى العمل على محو واجتثاث فلسفته ورؤيته الأيديولوجية المختلفة والتميّزة عن المؤتمر الوطني الأفريقي. فحتى بعد انقضاء مدّة محكوميته في العام 1963، سنّ برلمان نظام الفصل العنصري قانوناً خاصاً مصمماً خصيصاً له (يُعرف بتشريع، أو "قانون سوبوكوي") يسمح للدولة باحتجاز أي سجين سياسي إلى أجل غير مسمى، حتى بعد انقضاء محكوميته. وهكذا، بقي سوبوكوي قيد الاعتقال لست سنين أخرى، بعد انتهاء محكوميته، في أهمّ لحظات النقاش والجدل حول مستقبل المقاومة في جنوب أفريقيا وصيغتها. إن أهمية هذا النقاش، وأهمية النتائج العملية التي انتهى إليها وتستحق العودة لها، لا تأتي من إيضاح الفارق الكبير بين السردية السائدة والأحداث التاريخية، بل من الإضاءة على فهم سؤال الكفاح المسلح، ليس فقط في جنوب أفريقيا فقط، ولكن لدى أهم منظري حركات التحرر في الجنوب العالمي.

مجزرة شاربفيل وسؤال الكفاح المسلح

في 21 آذار/ مارس 1960، وجدت كلّ تيارات حركة التحرر الوطني في جنوب أفريقيا، خصوصاً المؤتمر الوطني، نفسها أمام ضرورة حسم السؤال الكبير الذي كان حاضراً في النقاش منذ سنين، وستؤثر الإجابة عليه على مستقبل

الصراع ضدّ نظام الفصل العنصري. فالإجابة على سؤال الكفاح المسلّح، والتي لم تعد تحتل الانتظار بعد ذلك اليوم، كانت تعني أكثر بكثير من مجرد تبني صيغة مقاومة جديدة أو إضافية، وأكثر من إعادة فهم وصياغة شاملة للصراع كلّهُ. لقد كانت تعني فهم طبيعة العدو، وحتى تعني فهماً جديداً ومختلفاً للأبعاد الأخرى للصراع (الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية، إلى آخره). لقد كانت تعني، باختصار، إعادة نظر شاملة في استراتيجية حركة التحرر الوطني كلّها في جنوب أفريقيا بعد عقود من المقاومة.

في ذلك اليوم، نظّم مؤتمر عموم أفريقيا الذي يرأسه سوبوكوي، والمؤتمر الوطني الأفريقي، مظاهرة سلمية في مدينة شاريفيل احتجاجاً على ما كان يسمّى "قوانين المرور" العنصرية، أحد أهم ركائز النظام العنصري حينها. لكن جاء الردّ من شرطة النظام العنصري بفتح النار بهمجية على المظاهرة السلمية، وقتل 69 متظاهراً وإصابة ما يقارب المائتين. هكذا، أصبحت مجزرة شاريفيل لحظة حاسمة في تاريخ الصراع، خصوصاً بعد حظر نظام الفصل العنصري للمؤتمر الأفريقي القومي والمؤتمر الوطني، وإغلاق مجال العمل السياسي كلياً. هكذا، وجدت تيارات حركة التحرر في جنوب أفريقيا نفسها أمام مأزق غير مسبوق، ما دفع سؤال الكفاح المسلّح إلى المقدمة. وقد كان التحدي الذي واجهه المؤتمر الوطني الأفريقي مزدوجاً. فماداً تفعل حركة سياسية اعتمدت في نضالها، ولعقود متوالية، على النضال الجماهيري السلمي واللاعنف، فيما يردّ نظام الفصل العنصري على سياسة اللاعنّف بالرصاصة والنار. هذا عدا أنها أصبحت محظورة وأُغلق أمامها المجال السياسي تماماً. أما الجانب الآخر من المأزق، فقد تمثّل بالتبني السابق للمؤتمر القومي الأفريقي بزعامة سوبوكوي للكفاح المسلّح، ما قاد في أعقاب المجزرة خصوصاً إلى زيادة شعبيّته على حساب المؤتمر الوطني.

كانت مجزرة شاريفيل نقطة التحوّل التي دفعت المؤتمر الوطني الأفريقي إلى إعادة النظر في استراتيجيته. فبعد نقاشات داخلية وجدل، قرّرت الحركة في العام 1961 الانتقال إلى الكفاح المسلّح، وأنشأت جناحاً عسكرياً أطلقت عليه "أومخونتو وي سيزوي"، أي "سهم الأمة". كان السؤال الأساسي في الجدل الدائر يبدو سهلاً. فإذا كانت الدولة تستخدم العنف المفرط لسحق أي احتجاج سلمي، وإذا كانت، أيضاً، قد أغلقت المجال السياسي كلياً، فهل كان الإصرار على الاستمرار في سياسة اللاعنّف يعني الحفاظ على مبدأ أخلاقي، كما زعم البعض، أم يعني حقاً التخليّ عملياً عن إمكانية المقاومة ومشروعها؟ ولهذا، كان تأسيس الجناح العسكري، في حالة المؤتمر الوطني الأفريقي، استتباعاً للجناح العسكري لمؤتمر عموم أفريقيا "بوكو" أي "النقي"، الذي أصبح لاحقاً "الجيش الشعبي لتحرير شعب آزانيا"، ومرتبطاً بالمشروع السياسي العام، ويصلح أن يكون مثلاً على تصوّر الكفاح المسلّح باعتباره امتداداً للنضال السياسي، لا بديلاً عنه.

اللافت في هذه اللحظة الحاسمة من النقاش أن جيل الشباب في المؤتمر الوطني الأفريقي تحديداً كان يرى أن الأساليب القديمة لم تعد صالحة، فيما أصرّ بعض القادة من الجيل القديم على الاستمرار في النهج ذاته. اللافت أيضاً أن روبرت لوتولي، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي حينها، وأحد أبرز رموز المقاومة السلمية في

جنوب أفريقيا، والذي تمسك بالطريقة القديمة ودافع عن سياسة اللاعنف، حصل على جائزة نوبل للسلام في العام نفسه—1960، فيما يبدو وكأنه تدخل غربي في النقاش والجدل الدائر حينها في جنوب أفريقيا. فالتسلسل الزمني لمنح الجائزة وتسلمها مكّن من التدخل الغربي الفاضح وكأنه مطالبة بأن تبقى المقاومة وفق الذوق الغربي والمعايير الغربية. ففي 23 تشرين الأول/أكتوبر 1960، أي بعد مجزرة شاريفيل بسبعة أشهر، تمّ الإعلان عن منح الجائزة لوتولي بشكل لا يمكن إلا أن يكون مقصوداً بسبب مفاعيل المجزرة والجدل الذي استتبعته. فالجائزة، أُعلنت في تشرين الأول/أكتوبر 1960، في أعقاب المجزرة، وتسلمها لوتولي في 10 كانون الأول/ديسمبر 1961، ما جعل الحفل كله منصّة للمشاركة في الجدل الدائر ودعم خيار اللاعنف، كما جاء فعلاً في نصّ كلمة لوتولي. وجائزة نوبل، أيضاً، لم تكن التدخل الوحيد من قبل الغرب ومنصّاته المتعدّدة، في نقاشات حركات التحرر في الجنوب العالمي وجدلها حول سؤال الكفاح المسلّح خصوصاً. والفلسطينيون خصوصاً يعرفون ذلك جيداً. هنا، ربما تجدر الإشارة أيضاً إلى العدد الكبير للأفلام السينمائية والتلفزيونية والوثائقية في الغرب عن شخصيات بعينها (ليس في حالة جنوب أفريقيا فقط) وتجاهل الآخرين تماماً. ففي حالة جنوب أفريقيا مثلاً، هناك أكثر من 15 إنتاجاً مختلفاً يخصّ نيلسون مانديلا وستيف بيكو (لا أظن أن بيكو سيوافق على الصورة التي رسمها له الفيلم الهوليوودي **صرخة الحرية** (1987)، ليس فقط لأنه لم ير حركته الثقافية منفصلة عن النضال العنيف، حتى وإن لم يمارسوه كحركة ثقافية، بل أيضاً لأن الفيلم، مثل أي إنتاج لهوليوود، يتضمّن دوراً مركزياً لشخصية بيضاء في السردية تقارب، وربما تتجاوز، دور بيكو ذاته في الصراع).

وهنا بالضبط يمكن فهم طبيعة الموقف والقرار، الوسطي وغير الحاسم، الذي تبناه نيلسون مانديلا، نائب الرئيس حينها. فعلى الرغم من أنه لم يصل إلى قرار التحول بسهولة، خصوصاً بسبب معارضة الرئيس لوتولي، وإصرار الجيل الشاب على التبنّي من جهة، وتبني مؤتمر عموم أفريقيا بقيادة سوبوكوي الكفاح المسلّح، وتصاعد شعبيته على حساب المؤتمر الوطني من جهة أخرى. كان القرار بالنسبة لمانديلا انتقالاً استراتيجياً اضطرارياً أكثر منه تبنيّاً تاماً للعنف الثوري كجزء من استراتيجية تحرر شاملة. ففي شهادته لاحقاً في محاكمة ريفونيا، أصرّ على أن القرار جاء فقط بعد انسداد قنوات الاحتجاج السلمي.¹ وفي سيرته الذاتية **الطريق الطويل إلى الحرية** (1994) لاحقاً، سرد مانديلا سفره إلى مدينة غراوتفيل للتشاور مع لوتولي وإطلاعه على الخطط السريّة لتأسيس الجناح العسكري "سهم الأمة". وعلى الرغم من أن لوتولي لم يؤيّد المشروع علناً، وحافظ على موقفه العلني الداعي لاستراتيجية اللاعنف، كما تشير كلمته في حفل تسلّم جائزة نوبل، إلا أنه، وبسبب الواقع القاسي بعد المجزرة، "وافق ضمناً" و"بتردد" على تشكيل الجناح العسكري، وذلك بسبب يقينه بأنه لم يعد ممكناً كبح الشباب والنشطاء السريين عن حمل السلاح.²

ربما تكون هذه الصيغة غير الحاسمة تفسيراً، ولو جزئياً، للانتصار غير المكتمل في جنوب أفريقيا، ولكنها أيضاً، وبالتأكيد، تتعارض مع سردية انتصار المقاومة (غير المكتمل، مرّة أخرى) في جنوب أفريقيا عبر الوسائل السلمية وحدها، وعبر التضامن العالمي. خصوصاً أن عمليات الأجنحة العسكرية تجاوزت المئات في السنوات الأولى—طبعاً يمكن لبعض الليبراليين السدّج في الغرب أن يشعروا براحة ضمير تامة، وحتى بدور شخصي كبير، حين يعتقد بعضهم أن مجرد توقيعه، وتوقيع غيره في الغرب، على رسالة تضامن مع نضالات شعب جنوب أفريقيا، أو توقيع

عريضة تطالب بالإفراج عن مانديلا، كانت السبب الحاسم في سقوط نظام الفصل العنصري. فالتجربة في جنوب أفريقيا، كما التجارب الأخرى لحركات التحرر، تفيد بأن السؤال الحقيقي الذي واجهها لم يكن بسداجة: السياسة أم السلاح؟ لقد كان السؤال الحقيقي، ولا يزال، أكثر تعقيداً من تلك الثنائية، ذلك أنه السؤال عن علاقة القوة المسلّحة بالعمل السياسي والتنظيمي وال جماهيري والثقافي كأجزاء متكاملة في بنية مشروع تحرر واحد.

إن الجانب غير المعروف كثيراً، أو الذي يتمّ إسكاته أحياناً، بل والذي يتعرّض حتى لتشويه متعمّد حتى اليوم، هو الجانب الذي لعبه القوميون الأفارقة، خصوصاً مؤتمر عموم أفريقيا، وتحديداً سوبوكوي ونائبه الفد بوتلاكو كيتشنر ليبالو—وهو الذي قاد مؤتمر عموم أفريقيا أثناء تغييب سوبوكوي وعزله في روبن آيلاند. لم يكن ليبالو فقط أحد مؤسسي المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي انشأ عنه لاحقاً بسبب سؤال الكفاح المسلّح، ومشاركاً في تأسيس مؤتمر عموم أفريقيا. ولكنه كان، ربما، التلميذ الأهم لأنطون ليمبيدي، المنظر الأهم والأبرز للقومية الأفريقية، والذي منحها روحها الراديكالية، وثقتها بذاتها، وتلمذ عليه جيلها القيادي لاحقاً بمن فيهم مانديلا أيضاً. ويمكن تشبيهه بقسطنطين زريق في الحالة العربية، خصوصاً كتابه **الوعي القومي** (1939)،³ على الرغم أن ليمبيدي توفي في سن الثالثة والثلاثين، بسبب اغتيال بالتسميم، كما يشير أنصاره الذين لا يثقون بالتقارير الطبية من تلك المرحلة التي أشارت إلى انسداد معوي وفشل في عضلة القلب.⁴

ربما يكون أهم ما أخذه سوبوكوي ولبالو عن ليمبيدي، وأسس لاحقاً لرؤية ثورية جنوبية، هو فكرة ضرورة الاعتماد على الذات ورفض التبعية، وكذلك رفض الاعتماد على الليبراليين البيض أو الشيوعية الدولية.⁵ وهذا موضوع جدل ونقاش لم يكن محصوراً في جنوب أفريقيا، بل ساد حتى بين ماركسي الجنوب العالمي كفيدل كاسترو الذي دعم تيارات ثورية في أفريقيا، مثل أغوستينو نيتو في أنغولا، بشكل غير متوافق تماماً ودائماً مع رغبة الاتحاد السوفييتي. فعدا دعم كوبا الكبير سابقاً لأنغولا، تدخّل كاسترو أيضاً عسكرياً وبقوة لاحقاً لإحباط محاولة الانقلاب العسكري لنيتو ألفيس، الذي كان يُعتقد أنه رجل موسكو حينها، ضدّ أغوستينو نيتو.

لم يكن ليبالو فقط المؤسس الفعلي والحقيقي للجناح العسكري لمؤتمر عموم أفريقيا (بوكو)، الذي كان أيضاً الجناح العسكري الأول في جنوب أفريقيا (خصوصاً مع اعتقال سوبوكوي وتغييبه)، بل تضمّنت رؤيته للعنف الثوري لاحقاً اختراقات نوعية وجديدة في تجربة المقاومة الجنوب أفريقية أيضاً، ليس فقط للاستراتيجية القديمة القائمة على اللاعنف، بل وحتى أيضاً لاستراتيجية الكفاح المسلّح اللاحقة للمؤتمر الوطني (الاضطرارية)، كما يجدر القول)، برؤيته الأكثر شمولاً وتفصيلاً لفلسفة العنف الثوري. وعلى الرغم من أن أغلب النصوص عن هذه التجربة كُتبت لاحقاً، يبدو أيضاً أنها كُتبت بتأثير من السردية السائدة وبأثر رجعي، وأُسست لإعادة تشكيل الصورة السائدة عن شخصيته وخطابه ودوره وفق الدعاية السائدة، إلا أنه يمكن القول، للتوضيح من واقعنا، إنه كان نموذجاً هجيناً من رؤية وفلسفة الشهيد وديع حداد وفلسفة فرانز فانون في العنف الثوري (فرض عليه اعتقال سوبوكوي وتغييبه أن يقوم بدور علي كقائد سياسي أيضاً وعدم الاكتفاء بإدارة العمل السري). فعلى الرغم من

النقد المتأخر والسائد لرؤيته على أنها "دموية" و"متطرفة" و"صريحة" (كما في النقاش المجرد الذي لا يتجاهل فقط العنف الاستعماري الهيجي الذي جرى ويجري تطبيعده دائماً كبديهيّة ومسلّمة لا تفترض أي تأثير على استراتيجية المقاومة المطالبة بالالتزام بمعايير أخلاقية يضعها، للمفارقة، المستعمر نفسه وحلفاؤه، وتعزّزها لجنة نوبل للسلام وهوليوود لاحقاً، بل ويتجاهل أيضاً السياق السياسي والتاريخي لرؤيته التي اعتبرت أن استهداف العنصريين البيض والمتعاونين معهم شرعية ومحقّة تماماً)... إلا أنه كان الأول، وربما الوحيد الذي أدرك أيضاً الوظيفة النفسية والاجتماعية للعنف الثوري، وتزامن ذلك مع رؤية قانون في تلك الحقبة.

إن عقدة النقص والخوف التي زرعتها الرجل الأبيض في عقول الأفارقة، كما رأى ليبالو، كانت استثماراً للعنف الاستعماري الهيجي ضدّهم. ولهذا، كانت استراتيجية العنف الثوري المضادّ ومواجهة المستعمر وجهاً لوجه، وحتى بالأسلحة البيضاء والبدائية، هي الطريقة الوحيدة للقضاء على عقدة الخوف والنقص عند الأفريقي ليثبت لنفسه أولاً ولعدوه، ثم للعالم، أنه قادر على الفعل وعلى استرداد كرامته.⁶ لكن اللافت كذلك، وربما المذهل، في التجربة التي ميّزت ليبالو عن الآخرين (وحتى عن رفيقه سوبوكوي لاحقاً)، هو تأثره بأفكار ومنهجية ماو تسي تونغ، المنظر الأهم لحرب التحرير الشعبية، أثناء فترة الإبعاد والنفي خارج جنوب أفريقيا. هذا التأثير هو الذي جعل من نموذج ليبالو لاحقاً يقترب بالمقاومة الجنوب أفريقية أكثر من الماركسية الجنوبية، والماوية خصوصاً، منه إلى النماذج التي سادت في جنوب أفريقيا حينها. (ومرّة أخرى للتشبيه فقط، ومع الاعتراف بالفروق، يقترب نموذج ليبالو في هذه المرحلة من نموذج تحوّل حركة القوميين العرب للماركسية الجنوبية في نموذج الجبهة الشعبية في سنواتها الأولى).

فبالإضافة إلى القومية الأفريقية ومركزية الكفاح المسلّح اللذين جمعهما بسوبوكوي (المهتمّ أساساً بالقومية الأفريقية)، كان لفلسفة ماو تسي تونغ أثر واضح في صيغة الحرب الثورية المسلّحة طويلة الأمد التي نظّر لها،⁷ وفي استدخال البعد الاجتماعي في الثورة. لقد كان ماو، أحد أكثر المفكرين والقادة الثوريين إبداعاً في العالم المستعمر.⁸ ففيما قدّم قانون، على سبيل المثال لا الحصر، نظرية للثورة والتحرر ركّزت أساساً على تفسير الاستعمار وتبعاته وآثاره النفسية والاجتماعية على الذات المستعمرة، وربط الكفاح المسلّح بإعادة بناء الإنسان وذاتية المستعمر، وليس فقط بالتحرر الوطني... كانت عبقرية ماو تسي تونغ تكمن في تطوير استراتيجية ثورية كاملة أو ما يمكن اعتباره نظرية شاملة للحرب الثورية التي تتضمّن أيضاً التأسيس لبناء السلطة الثورية (العنف الثوري ليس مجرد وسيلة لتنفيذ السياسة، بل وسيلة لإنتاج السياسة نفسها)، بما يشمل نموذجاً تفصيلياً لإدارة الثورة وتنظيمها وحتى مراحلها، يكون فيها البعد العسكري، أو الجيش الثوري المسلّح، أقرب إلى مدرسة سياسية تربوية أيضاً. لم تكن عبقرية ماو تسي تونغ فقط في توظيف العنف المسلّح واستخدامه في البعد العسكري بحدّ ذاته فقط، بل وفي إعادة بناء معنى الحرب الثورية في السياق الاستعماري، وتحويل الكفاح المسلّح من مجرد أداة عسكرية إلى استراتيجية سياسية واجتماعية وثقافية متكاملة.⁹

إن أحد أهداف هذا الملخص الخاص بجنوب أفريقيا هو التشكيك، بل ورفض، السردية السائدة أن مقاومة

جنوب أفريقيا كانت دائماً سلمية وقائمة على اللاعنف، وأن انتصارها (غير المكتمل والمشروط باتفاقيات تحافظ على بعض أبعاد الواقع القائم أثناء فترة الفصل العنصري) يدين في جانب كبير منه لحملات التضامن العالمي. طبعاً التضامن العالمي مهم جداً، ولكنه ردّة فعل واستجابة للمقاومة المحلية، السبب الأول والعلّة الأساسية، وليس بديلاً عنها ولن يتوفّر دونها، أو هو تكتيك فيما المقاومة هي الاستراتيجية. وهذا الفهم مهم في هذه اللحظة كون القياس على تجربة جنوب أفريقيا في الحالة الفلسطينية لا يبدو بريئاً. لكن الهدف الآخر أيضاً هو الإشارة إلى أن سؤال الكفاح المسلّح كان دائماً جزءاً من مخاض تشكّل ومسار تطوّر حركات التحرّر.

هنا، ليس من الصعب تلمّس التشابه الكبير، على الرغم من اختلاف السياق والتجربة، مرّة أخرى، في الجردة السريعة أعلاه، بين حالة جنوب أفريقيا وغالبية تجارب حركات التحرر في الجنوب العالمي: الجزائر—الانقسام بين المركزيين والمصاليين (أتباع "مصالي الحاج")، أو أيرلندا—الخلاف بين الجيش الجمهوري الرسمي (ممثلاً بـ"كاثل غولدينج"، رئيس أركان الجيش الجمهوري الرسمي حينها)، والجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت (روريو برادي وشون ماك ستيفين، أول قائدي أركان للجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت على التوالي) حول سؤال واستراتيجية الكفاح المسلّح. لكن اللافت هنا أن أغلب التجارب انتقلت بعد مخاضات معقّدة وصعبة من العمل السياسي البحت، وحتى بعد تبنيّ واضح لاستراتيجية اللاعنف، إلى تبنيّ العنف الثوري، أو الكفاح المسلّح، وليس العكس. وأصبحت تراه كأحد الأبعاد البنيوية الأساسية للمشروع التحرري، وبالتالي إعادة تعريف كلّ هذه الأبعاد (السياسية، والثقافية، والاجتماعية) من جديد وفق علاقتها بكلّ من البعد العسكري والبنية الكلية للصراع.¹⁰

حركات التحرر والعنف الثوري

ثمة قاسم مشترك أساسي أجمع ويُجمع عليه أهمّ منظّري وقادة حركات التحرر الوطني والمقاومة في الجنوب العالمي، على الرغم من اختلاف الشروط والسياقات التاريخية والمسارات السياسية لتجارب شعوبهم، بل وحتى على الرغم من تباين مرجعيّاتهم الفكرية، وهو إدراكهم المكانة المحورية جداً للبعد العسكري في أيّ مشروع تحرر وطني. فأهمية الكفاح المسلّح، أو البعد العسكري، لا تنبع عندهم من كون الكفاح المسلّح عاملاً منفصلاً ومستقلاً عن أبعاد الصراع الأخرى، بل تأتي أساساً، وفي الجوهر، من ترابطه البنيوي بكلّ أبعاد مشروع التحرر الوطني والمقاومة الأخرى. فالقوة المسلّحة ليست مجرّد وسيلة قتالية مستقلة ومنفصلة، ولا يمكن مطلقاً فهمها خارج السياسة، بل يتوجّب فهمها كامتداد لها، وكأحد أبعاد المشروع السياسي الذي يمثّل إرادة المستعمرين التاريخية بالتحرر. وإذا كان صحيحاً فعلاً، وهو صحيح، أنه لا معنى على الإطلاق لوجود السلاح خارج سياق المشروع السياسي والثقافي والتنظيمي والجماهيري، فإن كلّ هذه الأبعاد غير ممكنة أيضاً، بل وتفقد قدرتها على تحقيق أيّ إنجاز، حتى لا نقول إنجاز تحوّل جذري، إذا تمّ تجريبها من أدوات القوة القادرة على حمايتها وترجمة أهدافها إلى واقع. هكذا يمكن اختصار العلاقة الجدلية بين العسكري والسياسي. فكما أن الكفاح المسلّح يؤسّس لبناء القوة السياسية، فإن المشروع السياسي والتنظيمي يوفرّ للمقاومة المسلّحة مضمونها واتجاهها الاجتماعي والثقافي.

لا يمكن، إذن، النظر إلى تخلي أي حركة تحرر أو مقاومة عن سلاحها باعتباره مجرد تغيير في الوسائل، أو حتى انتقالاً إلى شكل آخر من أشكال النضال. هذا الزعم، كما تفيد التجربة، هو تضليل محض. فالتخلي عن السلاح هو ضرب لأهم الأعمدة التي يقوم عليها المشروع التحرري برمته وتقويض لها. فمجرد إضعاف البعد العسكري، حتى لا نقول التنازل عنه كلياً، سيؤدي حتماً إلى إضعاف الأبعاد الأخرى المرتبطة به وتقويضها، وقد يؤسس حتى لمسار تصفية المشروع التحرري برمته. وبغير ذلك، سيتحول أي مشروع تحرري إلى مجرد مسار تفاوضي بلا أسنان، لا يمتلك في النهاية إلا الاستسلام لعلاقات القوة القائمة. إن مركزية السلاح في فكر وتجارب حركات التحرر لا تعني، إذن، اختزال الثورة أو حركة التحرر كلها في بعدها العسكري فقط، وإنما تعني ضرورة إدراك القوة المسلحة وفهمها باعتبارها جزءاً من وحدة ومنظومة متكاملة. فالثورة لا تُبنى بالسلاح وحده، لكنها أيضاً، وبالضرورة كما تشير التجارب التاريخية، لا تستطيع الحفاظ على استقلالها التاريخي ومشروعها التحرري، بل وحتى وجودها، إذا فقدت القدرة على حماية وجودها السياسي والثقافي.

ربما تكون إحدى أهم المساهمات النظرية في هذا المجال هي التي قدّمها أميلكار كابال في مجال نظرية التحرر الوطني، والتي تكمن أساساً في صياغته الشاملة والراسخة للعلاقة بين الكفاح المسلح والثقافة بوصفهما مستويين متداخلين ومتراطبين ضمن البنية الشاملة والمركبة للصراع ضد الاستعمار. فكابال كان يعتبر، محقاً، أن الكفاح المسلح هو فعل ثقافي بامتياز، وليس حدثاً عسكرياً وحسب، ذلك أن الاستعمار والهيمنة الاستعمارية، وفقاً لكابال، لا يمكن أن يُحكم سيطرته على الشعوب المستعمرة بالقوة العسكرية فقط، بل يستخدم القوة لتقويض مقومات الحياة الثقافية، وتفكيك أنساقها الرمزية، وتعطيل قدرتها التاريخية على إنتاج وإعادة إنتاج ذاتها التاريخية والحضارية وإبطالها. لقد أصبح بديهاً لدى الجميع عدم اعتبار الاستعمار، والاستعمار الاستيطاني خاصة، مجرد بنية عسكرية أو مجرد جهاز عنيف للقهر العسكري أو للاستغلال الاقتصادي فحسب، بل هو منظومة متكاملة وشاملة تعمل على إنتاج وإعادة إنتاج هيمنتها أساساً عبر تفكيك الأسس والشروط التي تُمكن المجتمع المستعمر من إعادة إنتاج ذاته التاريخية (هكذا يمكن أن تُفهم الإبادة الحقيقية-تقويض الأسس التي تُمكن أي شعب من إعادة إنتاج ذاته التاريخية والحضارية). وبذا، لا يصبح تعطيل الفاعلية الثقافية (أي الوجودية) للشعوب المستعمرة وضربها مجرد أثر جانبي للمشروع والعنف الاستعماري، بل أحد شروط نجاحه.¹¹

على هذا الأساس، لا يجب، بل ولا يمكن، فهم المقاومة الثقافية، مثلاً، باعتبارها مجرد ممارسة رمزية منفصلة عن الصراع السياسي والاقتصادي والعسكري، بل يمكن فهمها فقط بوصفها لحظة تأسيسية في سيرورة التحرر الوطني ذاته. فالمقاومة الثقافية تمثل المجال الذي يُعاد فيه إنتاج الذات الجماعية تاريخياً وحضارياً (أي وجودياً) القادرة على الفعل. ولهذا، فحين تبلغ هذه السيرورة الثورية حدودها الموضوعية، تحت ضغط العنف والقهر الاستعماري الهمجي والمنهجي، فإنها تؤدي، بالضرورة التاريخية، إلى أشكال جديدة من التنظيم السياسي والكفاح الاقتصادي والمواجهة المسلحة، ليس كمراحل ثورية متعاقبة، بل بوصفها تَمَفُّضات متعددة لممارسة تحررية ثورية واحدة.

على هذا الأساس، لا يمثل الكفاح المسلح مجرد لحظة نوعية أخرى في إعادة تشكيل الموقع التاريخي للشعب

المستعمر، بل يؤشّر أساساً إلى ظهور الشعب بوصفه ذاتاً سياسية تعمل على استعادة شروط فاعليّتها التاريخية، ذاتاً سياسية تعمل على انتزاع قدرتها على إعادة إنتاج وجودها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي خارج البنية الاستعمارية وآلياتها. وبذلك، ولذلك، فإن حمل السلاح لا يكتسب دلالاته من فاعليته العسكرية فقط، بل من كونه، أساساً، علاقةً تاريخية تعيد تأسيس الإمكان التاريخي ذاته من منظور الجماهير المستعمرة، بعد أن عمل الاستعمار على إقصائها وإبادةها.

فلسطين ما بعد الطوفان

ثمة مغالطة تاريخية سائدة تشكّل محور السردية الصهيونية الراهنة، ويمكن اعتبارها، في الوقت ذاته، إحدى الجبهات الأساسية في صراع السرديات الدائر. ترتكز هذه الأطروحة على ربط وتفسير المسار الإبادي الراهن في فلسطين، والمنطقة العربية، بشكل مطلق وكليّ بلحظة "طوفان الأقصى"، وحتى تفسير هذا المسار سببياً وحصرياً كردّ فعل على "الطوفان". وتتضمّن هذه المغالطة كذلك اختزال حرب الإبادة في كونها مجرد ردّ فعل، من خارج السياق العام للصراع، ليس مجرد خطأ تحليلي، بل يصل حدّ التواطؤ المعرفي (إن جاء من بعض العرب) بتبرئته للبنية الاستعمارية الاستيطانية وتجريمه لفعل المقاومة. فمن منظور سوسيولوجيا الإبادة الجماعية، ووفق أسس ومنهج علم الإبادة المقارن، ليست الإبادة حدثاً، ولا يمكن أن تكون، وليست، كذلك، انفجاراً لحظياً للعنف والكرهية والقتل الجماعي. بل هي أساساً عملية، بمعنى سيروية، بنيوية ممتدة ومتجدّدة في أصل المشروع الاستيطاني الصهيوني وبنيته. والقراءة السريعة للوثائق التاريخية، والمساهمات الأكاديمية الرصينة، والتقارير الحقوقية الدولية، تؤكّد بلا أي لبس، وبلا أدنى شك، أن المسار الإبادي الحالي، ليس طارئاً مطلقاً، وبالتأكيد ليس نتيجة لـ "طوفان الأقصى".

الإبادة مشروع سياسي-اجتماعي-تاريخي أساساً توفّرت متطلّباته كلّها، بمعزل عن "الطوفان"، من: التعبئة المؤسّساتية الشاملة التي توفّر شرعية أيديولوجية كما في حالة الصهيونية الاستعمارية العنصرية، وأيضاً التفكيك المسبق والكامل لأساسيات الروابط الإنسانية. هكذا بالضبط أصبحت الإبادة ممكنة، وأيّ ادّعاء آخر، لا يمكن تفسيره ولا يجب اختزاله في سياق الجهل المعرفي فقط، أو السطحية التحليلية، كما قد يبدو للوهلة الأولى، بل هو في جوهره ارتهان كليّ للمنطق الصهيوني وتسويق لمبرراته. وأيضاً، والأهم في هذا الحالة، أنه مقصود بذاته لتبرير مسارات مستقبلية و"يوم نال" يتوافق مع هذه الرؤية ويؤسس لها. فوق الإطار المفاهيمي لعلم الإبادة المقارن، يدرس الخبراء الإبادة الجماعية كعملية أساساً، لا كحدث منفرد، أو كإفجار لحظي للعنف من خارج السياق والبنية الاستيطانية. إنهم يدرسونها كتجسيد لمنط بنوي متجدّر وليس كانقطاع وانحراف عابر كما يدّعي البعض في سوء قراءة كارثية لحرب الإبادة على غزة. لهذا بالضبط، حذّر العديد من الأكاديميين والباحثين بوضوح ملحوظ وصوت عالٍ وعبارات لا تقبل التأويل، قبل "الطوفان" من "علامات الخطر"، و"الأضواء الحمراء المشتعلة"، وقرب الوصول إلى "عتبة جديدة من العنف الإسرائيلي"، وكون "العنف العسكري وعنف المستوطنين الإسرائيليين" ضدّ الفلسطينيين هو عامل بنوي ومتجدّر في المجتمع والسياسة الإسرائيلية.¹² فحرب الإبادة الدائرة منذ قرابة ثلاثة أعوام هي فعل منهجي ومنظمّ بامتياز. فالكيان الصهيوني يمتلك جيشاً مدعوماً كلياً من المنظومة

الغربية ومسلحاً حدّ التخمة، ويمتلك أدوات دعاية بإمكانات إمبراطورية هائلة، ومؤسسات عملت منذ سنين على تصميم وإنتاج وتجريب خطط متعدّدة مثل "خطة الحسم" و"عقيدة الضاحية" و"جزّ العشب"، وكلّها خطط تضع التدمير الشامل للمدنيين الفلسطينيين والعرب في قلب استراتيجيتها العسكرية.

الإبادة المتوحّشة التي شاهدها، ولا نزال، في غزة هي الحلقة الأخيرة في سلسلة من المجازر وعمليات التطهير العرقي الواسعة التي بدأت قبل النكبة بعقود، كما تفيد مجزرة حيفا الأولى (6 آذار/ مارس 1936)، ومجزرة القدس (1 تشرين الأول/ أكتوبر 1937)، ومجزرة حيفا الثانية (6 تموز/ يوليو 1938)، ومجازر صيف 1938 في القدس وحيفا والجليل... من ضمن أكثر من سبعين مجزرة موثّقة حصلت قبل نكبة 1948، وقبل عملية التطهير العرقي الكبرى في 1948... وصولاً إلى الإبادة في غزة. فكلّ ما حصل منذ بداية المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وصولاً إلى حرب الإبادة في غزة، وما يجري في الضفة والأرض المحتلة منذ سنة 1948، وأيضاً ما يجري في لبنان للمقاومة وحاضنتها، يؤكّد بما لا يدع مجالاً للشك أن المقاومة هي شرط وجودي. وفي هذه الحالة بالذات، لا يمكن لأي تأسيس نظري أو سياسي أو تاريخي للمقاومة، حاولت هذه المقالة الإشارة إلى بعضها في تجارب الشعوب الأخرى، أن يثبت ويؤكّد ضرورتها الوجودية أكثر من تجربة الشعبين الفلسطيني واللبناني خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

فما رأيناه في غزة هو امتداد لمسار تاريخي طويل نشأ منذ اللحظة الأولى للمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. واستند، منذ بداياته، إلى إبادة الشعب الفلسطيني عبر السيطرة الكاملة على كلّ تفاصيل مجاله الحيوي، من أجل تدمير واجتثاث حتى أبسط المقدّرات والإمكانات التي تسمح له بالحفاظ على وجوده الوطني والسياسي والاجتماعي والثقافي. وبالتالي إبادته كلياً عبر منع أي إمكانية أو قدرة أو آلية لإعادة إنتاج هذا الوجود. هذا هو جوهر الإبادة المتضمّنة في بنية المشروع الصهيوني وجوهره منذ البداية، وما شهدناه في غزة هو تأكيد ساطع لهذه الحقيقة.

المقاومة، والوسطاء، ومقاربة السلح في فلسطين

لقد كانت مجزرة واحدة في جنوب أفريقيا، مجزرة شاريفيل، كفيّلة لأن تدفع كلّ تيّارات المقاومة ومناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لإعادة النظر الشاملة في الاستراتيجية القديمة، لكن الاستراتيجية الجديدة لم تتضمّن مجرّد إضافة بعد جديد للمقاومة الجنوب أفريقية. فالبنديقية ليست مجرّد حديد أو فولاذ وبارود، وليست شيئاً يمكن أن تضيفه بلا تبعات شاملة، وليست حتى مجرّد أداة عسكرية. البنديقية، كما فهمتها حركات التحرر في الجنوب العالمي، هي أيضاً أداة إنتاج وي، بل هي الأداة الأساسية لإنتاج الوعي بالذات وبالعدو وبالعالم لأي شعب يتعرّض حرفياً للإبادة ولأوطان تتعرّض للابتلاع، وهي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها كلّ بني المقاومة الأخرى.

أما في فلسطين، فقد كان لحروب الإبادة الشاملة والمجازر اليومية التي لم تتوقّف، على الرغم من الاتفاقيات، أن تدفع إلى استنتاجات حاسمة فيما يخصّ الاستراتيجية الوطنية، إذ القضية لم تعد نظرية، أو محلّ نقاش

وجدل نظري، والشعب الفلسطيني اختبر الصراع على حقيقته، كصراع وجودي ومواجهة صفرية. وربما يكون الاستنتاج الأهم أن المقاومة كانت الفعل الوحيد الذي عرقل الاكتمال النهائي للإبادة ومنعه، وليس العكس، كما يروج البعض. ولولا تمسك الشعب الفلسطيني والعربي بالمقاومة منذ سنة 1948، لتمّ فعلاً استكمال مشروع المحو الكامل بصمت، وحتى بأقلّ التكاليف الاستعمارية.

لكن الخطر الذي يواجهه المشروع الوطني برّمته، ومشروع المقاومة، لا يكمن فقط في الوصول إلى استنتاجات خاطئة للمقدّمات الطويلة التي لا تحتل التأويل، بل، يكمن في أن يدفع الإجرام الصهيوني وسطوة أهوال الكارثة الإنسانية، وضغوط "الوسطاء" واللحظة الراهنة العابرة حتماً، إلى تبني مقارنة جديدة لا تعكس طبيعة الصراع وحقيقته، كما تفيد به التجربة. فخطر مسار المفاوضات الحقيقي والقبول بأن يصبح سلاح المقاومة نفسه موضوعاً للتفاوض، هو في أن يتحوّل حق المقاومة ذاته إلى مسألة قابلة للمساومة.

ومن أجل فهم أعمق وأدق للمفاوضات لا ينبغي تجاهل سياقها والقوى المشاركة فيها، إذ من الخطأ التعامل مع النظام الدولي والإقليمي باعتباره إطاراً محايداً، أو الاعتقاد بإمكانية إدارة الصراع بعيداً عن علاقات القوة القائمة. فهذا النظام ليس، ولم يكن يوماً، خارج الصراع مطلقاً، بل كان دائماً، ولا يزال، انعكاساً لتلك العلاقات وتكثيفاً لها. ولهذا، لا يمكن اعتبار المفاوضات مجرد طاولة متساوية يجلس إليها طرفان متكافئان، وإنما عملية تجري داخل ميزان قوى مختل أصلاً. ولذا، فإن ما يُقدّم للمقاومة بوصفه "واقعية سياسية" ليس أكثر من التعبير السياسي عن هذا الاختلال، ذلك أن الواقعية المقصودة تتلخّص فقط في مطالبة الطرف الأضعف بالتكثيف مع شروط الطرف الأقوى وتحويل هذا التكثيف إلى معيار للعقلانية.

أما بخصوص دور الوسطاء، فحتى بعيداً عن الخلل الكارثي المتضمن في مبدأ القبول بأي طرف "عربي" أو "إسلامي" كوسيط في قضية العرب والمسلمين المركزية، فإنه لا يمكن النظر إلى الوسيط، أي وسيط، كمجرد ذات محايدة خارج السياسة والتاريخ والصراع، ولا يمكن توقّع وقوفه على المسافة نفسها من أطراف الصراع. بل، إن أي وسيط هو جزء من شبكة المصالح والتحالفات والعلاقات الدولية والإقليمية، وبالتالي فإن دوره في أي عملية تفاوض يتأثر، بصورة مباشرة بموقعه داخل هذه الشبكة والمصالح. لهذا، لا يمكن أن يكون دور الوسطاء (العرب والمسلمين) وسيلة لتقريب المواقف، بل يشكّل أداة للضبط السياسي للطرف الأضعف. فالضغوط تركّزت بشكل أساسي على المقاومة كي تقبل بشروط الكيان الصهيوني، بينما لا يستطيع أي وسيط حتى ضمان التزام العدو بما يوافق عليه من شروط مجحفة. لذلك، وبحكم التجربة الراهنة، لم تكن الوساطة أداة لتقليص اختلال ميزان القوى، بل كانت إحدى الآليات التي تعيد إنتاجه وحتى منحه غطاءً سياسياً.

خاتمة

إن القبول بالتفاوض على أي بند، خصوصاً الحق في امتلاك أدوات المقاومة، كما تفيد مخرجات المفاوضات، لا يمكن، ولا يجب فهمه كمجرد تنازل عسكري وحسب، بل هو مؤشّر على تحول جذري في تعريف موقع حركة التحرر الوطني داخل الصراع. فالأفكار لا تولد في فراغ، والمفاهيم ليست محايدة، بل هي نتاج شروط القوة، وأداة لإعادة إنتاجها. ولذلك، فإن إدراج مسألة تسليم أدوات المقاومة في بنود التفاوض ليس مجرد "بند آخر"، بل هو خطوة تحمل تبعات سياسية وإيديولوجية هائلة تتجاوز مضمونها المباشر. فالانتصار الأخطر للعدو ليس انتزاع السلاح بالقوة أو عبر المفاوضات فقط، بل التبعات الأيديولوجية والسياسية التي تترتب على القبول بذلك. فالهزيمة الحقيقية ليست في نتيجة معركة ميدانية، بل في تبني مقاربة جديدة تتضمن إعادة تعريف للمشروع المقاوم برمته.

والتجربة التاريخية للشعب الفلسطيني، كما لشعوب أخرى قاومت الاستعمار، تؤكد أن مشاريع الإخضاع والهيمنة الاستعمارية والإبادة، لا، ولم، ولن تتوقف عند تخلي هذه الشعوب عن وسائل مقاومتها وأدواتها. بل على العكس من ذلك، إذ غالباً ما تنتقل مباشرة إلى مطالب جديدة، لأن منطقها وهدفها ليس إزالة سبب محدّد للصراع، بل إعادة تنظيم المجتمع الخاضع من أجل منع المقاومة في المستقبل وإعاقتها. وبذلك يصبح نزع أدوات المقاومة مجرد حلقة وبداية، ضمن عملية أشمل وأوسع لإعادة هندسة الحقل السياسي والثقافي والاجتماعي الفلسطيني على طريق الإبادة، وليس نهاية الصراع، وخطيئة أو سلو دليل وشاهد

الإحالات

- [1] Nelson Mandela, *The Struggle Is My Life: His Speeches and Writings Brought Together with Historical Documents and Accounts as to His Life in Prison*, Rev. ed. (London: IDAF Publications, 1986).
- [2] Nelson Mandela, *Long Walk to Freedom* (New York: Little, Brown and Company, 1994), 360-380.
- [3] قسطنطين زريق، **الوعي القومي: نظرات في الحياة القومية المفتحة في الشرق العربي** (بيروت: منشورات دار المكشوف، 1939).
- [4] Joel Bolnick, "Potlako Leballo: The Man Who Hurried to Meet His Destiny," *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 29, No. 3 (1991): 413-442.
- [5] Robert R. Edgar and Luyanda ka Msumza, eds., *Freedom in Our Lifetime: The Collected Writings of Anton Muziwakhe Lembede* (Ohio University Press, 1996); Mathebula, S., & Manganyi, C, "Lembede's Afrika for the Afrikans and the Azanian tradition today." *Alternation: Interdisciplinary Journal for the Study of the Arts and Humanities in Southern Africa*, 30,1 (2023): 112-135.
- [6] Kwandiwe Kondlo, *In the Twilight of the Azanian Revolution: The Exile History of the Pan Africanist Congress of Azania (1960-1990)* (Basel: Basler Afrika Bibliographien, 2009).
- [7] Mao Tse-Tung, *On Protracted War* (Forest Grove: University Press of the Pacific, 2001).
- [8] Partha Chatterjee, *Nationalist Thought and the Colonial World: A Derivative Discourse?* (London: Zed Books for the United Nations University, 1986).
- [9] Mao Tse-Tung, *Selected Military Writings of Mao Tse-Tung* (Peking: Foreign Languages Press, 1967); Mao Tse-Tung, "Problems of Strategy in Guerrilla War against Japan," *In Selected Works Of Mao Tse-Tung, Vol. 2* (Peking: Foreign Languages Press, 1965), 79-112.
- [10] انظر: سيف دعنا، "فلسطين: ما حركة التحرر،" **الأخبار**، 4 آذار 2023، شوهد في 1 أيلول 2026. <https://www.al-akhbar.com/Albilad/357929/1---فلسطين--ما-حركة-التحرر>.
- [11] Amilcar Cabral, "National Liberation and Culture," in *Return to the source: Selected speeches of Amílcar Cabral* (New York: Monthly Review Press, 1973), 39-56.
- [12] انظر: سيف دعنا، "المقاومة كشرط وجودي: إعادة الولادة،" **الأخبار**، 28 شباط 2026، شوهد في 1 أيلول 2026. https://www.al-akhbar.com/NewspaperArticles/topics-opinions/880561/الولادة-إعادة-المقاومة-كشرط-وجودي-إعادة-سيف20%دعنا?utm_source=mango-searchx&utm_medium=title_and_relatives&utm_campaign=